

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن اختلفا في نيتها فالقول قولها وإن اختلفا في رجوعه فالقول قوله .  
قوله وإن اختلفا في نيتها فالقول قولها وإن اختلفا في رجوعه فالقول قوله .  
لا أعلم في ذلك خلافا .

قوله وإن قال ( طلقي نفسك ) فقالت ( اخترت نفسي ) ونوت الطلاق : وقع .  
هذا المذهب صحه في المغني و الشرح وجزم به في الوجيز وغيره .  
وقدمه في الهداية و المذهب و السمتوعب و الخلاصة وغيرهم .  
ويحتمل أن لا يقع وهو لأبى الخطاب ووجه اختاره بعض الأصحاب .  
وأطلقهما في المحرر و الفروع و الرعايتين و الحاوي وتقدم قريبا عكسها .  
قوله وليس لها أن تطلق أكثر من واحدة إلا أن يجعل لها أكثر منها .  
إما بلفظه أو نيته وهذا المذهب جزم به في المغني و المحرر و الشرح و الرعايتين و  
الحاوي و النظم وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه : تطلق ثلاثا إن نواها هو ونوتها هي .  
فوائد .

الأولى : لو قال ( لها طلقى نفسك ثلاثا ) طلقت ثلاثا بنيتها على الصحيح من المذهب .  
وقيل : تطلق ثلاثا ولو لم تنوها .

وقيل : لا تطلق إلا واحدة ولو نوت ثلاثا .

الثانية : هل قوله طلقي نفسك مختص بالمجلس كقوله اختاري نفسك أو على التراخي ( كأمرك  
بيدك ) ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في المحرر و النظم و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .

أحدهما : يكون على التراخي وهو الصحيح رجحه المصنف و الكافي و المغني قال في

الرعايتين : وهو أولى .

والوجه الثاني : يختص بالمجلس قدمه في الرعايتين .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في المنور .

الثالثة : قال في المحرر و الرعايتين و الفروع وغيرهم : لو قال ذلك لأجنبي كان ذلك على

التراخي في الجميع يعنى في ( الأمر ) و ( الاختيار ) و ( الطلاق ) .

وحكم الأجنبي إذا وكل حكمها فيما تقدم - خلافا ومذهبا - إلا في التراخي على ما تقدم .

وتقدمت أحكام توكيل الأجنبي والمرأة في أواخر كتاب الطلاق فليعاود .

الرابعة : تملك المرأة بقوله ( طلاقك بيدك ) أو ( وكلتك في الطلاق ) ما تملك بقوله لها  
( أمرك بيدك ) فلا يقع بقولها ( أنت طالق ) أو ( أنت منى طالق ) أو ( طلقتك ) على  
الصحيح من المذهب قدمه في الفروع و الرعاية .  
قويل : يقع بالنية .

وقال في الروضة : صفة طلاقها ( طلقت نفسي ) أو ( أنا منك طالق ) وإن قالت ( أنا طالق  
( لم يقع